

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

عقد تقديم المشورة

رسالة للحصول على درجة الدكتوراة فى الحقوق

مقدمة من

حسن حسين حسن البراوى

المدرس المساعد بقسم القانون المدنى
بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ حمدى عبد الرحمن
رئيسا أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ نزيه محمد الصادق المهدي
مشرفا وعضوا أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ سعيد سليمان جبر
عضوا أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق جامعة القاهرة

القاهرة ١٩٩٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العظيم الحكيم"

صدق الله العظيم

الآية ٣٢ من سورة البقرة

إهداء

إلى والدى ...

اعترافا بفضلهما ... وطمعا فى رضائهما ..

إلى أخونى ...

اعتزازا وفخرا بهم ..

إلى زوجتى ...

تقديرًا لما تحملته معى من أجل خروج هذا

البحث إلى النور ..

شكر وتقدير

فى مستهل هذا البحث، أسجد لله شكرا لتوفيقه لى فى أن يخرج هذا العمل إلى النور، وأصلى وأسلم على خاتم الأنبياء، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. ولا يسعنى بعد السجود لله شكرا على إتمام هذا العمل إلا أن أتوجه بعظيم الشكر ووافر التقدير لأستاذى ومعلمى الفاضل، الأستاذ الدكتور نزيه المهدي، الذى شرفنى بقبول الإشراف على رسالتى، وقدم لى الكثير من النصح والإرشاد طيلة فترة اعدادى لهذا العمل، مما كان له أكبر الأثر فى نفسى فى أن أمضى قدما فى إتمامه، وأدعو الله أن يجزيه عنى خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقدير للأستاذ الفاضل والمعلم الجليل الأستاذ الدكتور حمدى عبد الرحمن، الذى شرفنى بالاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة، رغم مشاغله الجسام، فجزاه الله عنى خير جزاء.

وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور سعيد جبر، الذى فتح لى قلبه، وكان بجوارى دائما منذ بداية اختيارى للموضوع يمدنى بالرأى والتوجيه، وقدم لى الكثير من النصح والإرشاد، وأدعو الله أن يثيبه خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لى يد العون والمساعدة أثناء اعدادى لهذا العمل العلمى.

مقدمة

إن التطور الحديث والتقدم فى الأنشطة الإنسانية أمر ملموس على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع هذا التقدم الفنى بالإضافة إلى التطور الاقتصادى، صاحب ذلك تطورا فى العلاقات الإنسانية بصفة عامة والعلاقات العقدية بصفة خاصة، وانعكس هذا التطور الفنى والاقتصادى على القانون، فالقانون ما هو إلا انعكاس - ضرورى - للمتغيرات والمستجدات الإنسانية^(١).

فالتقدم الفنى صاحبه ظهور عقود خاصة تتناول بالتنظيم هذه المستجدات الحديثة ومن ضمن هذه العقود عقد تقديم المشورة.

فالمخترعات الحديثة والمنتجات المتنوعة والخدمات المتعددة المصاحبة لهذا العصر تصبح عديمة الجدوى بدون استعمالها واستغلالها، والاستعمال يكون من أفراد المجتمع، ولما كان الإنسان لا يستطيع أن يحاط علما بكل المعارف الفنية المصاحبة للاختراعات الحديثة، فإنه يصبح بحاجة ماسة لمن يرشده إلى هذه المعارف، فالشخص غير المتخصص يطلب الرأى والاستشارة الفنية من المتخصص وهو الاستشارى والذى بدوره يملك خبرة فنية فى فرع من فروع المعارف الفنية تجعله قادرا على أن يعد دراسات ويقدم استشارات تهدف إلى تيسير واستعمال واستغلال المخترعات الحديثة، بما يحقق الاستفادة القصوى من هذه المستجدات المعاصرة، سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد، أو على مستوى المشروعات.

(١) René SAVATIER, Les métamorphoses économiques et sociales du droit civil d'aujourd'hui, Dalloz, 3éd. 1964, p. 10.

٦	القسم الأول
	الباب الأول
٨	التعريف بعقد تقديم المشورة وتكييفه
١٠	الفصل الأول : التعريف بعقد تقديم المشورة وشكل تقديم المشورة
	المبحث الأول : التمييز بين الإلتزام بتقديم المشورة وغيره من الإلتزامات المشابهة
١٢	وتعريف عقد المشورة
١٣	المطلب الأول : التمييز بين الإلتزام بتقديم المشورة وغيره من الإلتزامات المشابهة ..
١٤	تمهيد :
٢٦	الفرع الأول : التمييز بين الإلتزام بالإعلام والإلتزام بتقديم المشورة
	- التمييز بين الإلتزام بالإعلام قبل التعاقد، وبين الإلتزام بالمشورة باعتباره التزاما
٢٨	أصليا
	- التمييز بين الإلتزام قبل التعاقد بالإعلام وبين الإلتزام بالمشورة باعتباره التزاما
٣٠	تابعيا (واجب المشورة)
	- التمييز بين الإلتزام بالإعلام باعتباره التزاما تعاقديا، وبين الإلتزام بتقديم المشورة
٣٣	باعتباره التزاما أصليا ناشئا عن عقد تقديم المشورة
	- التمييز بين الإلتزام بالإعلام باعتباره التزاما تعاقديا وبين الإلتزام بتقديم المشورة
٣٤	باعتباره التزاما تابعيا (واجب المشورة)
٣٨	الفرع الثاني : التمييز بين الإلتزام بالتحذير والإلتزام بتقديم المشورة
	- التمييز بين الإلتزام بالمشورة باعتباره التزاما أصليا ناشئا عن عقد تقديم المشورة
٤٠	وبين الإلتزام بالتحذير
	- التمييز بين الإلتزام بالتحذير وبين الإلتزام بالمشورة باعتباره التزاما تابعيا (واجب
٤٢	المشورة)
	الفرع الثالث : التمييز بين ما تقدمه الوكالات التجارية المتخصصة وبين الإلتزام بتقديم
٤٤	المشورة
	المطلب الثاني : التعريف بعقد تقديم المشورة وبيان خصائصه
٥١	الفرع الأول : تعريف عقد تقديم المشورة
٥٢	الفرع الثاني : خصائص عقد تقديم المشورة
٥٧	- عقد المشورة عقد مهني
٥٨	- العناية الواجبة من الاستشاري المهني
٦١	- عقد تقديم المشورة عقد ملزم للجانبين
٦٦	- عقد المشورة من عقود الاعتبار الشخصي
٦٧	المبحث الثاني : صور تقديم المشورة
٧٠	المطلب الأول : الاستشاري الفرد
٧١	الفرع الأول : تحديد الاستشاري وتمييز عن غيره
٧١	- الاستشاري والمساعد الفني

٧٣	 - الاستشارى والمدير
٧٤	 - الاستشارى والخبير
٧٥	 الفرع الثانى : صفات الاستشارى
٨٠	 المطلب الثانى : المكتب الاستشارى
٨٣	 - الشركة المدنية المهنية فى فرنسا
٨٤	 - صور الشركة المدنية المهنية
٨٩	 الفصل الثانى : التكيف القانونى لعقد تقديم المشورة
٩١	 المبحث الأول : عقد الاستشارى مع العميل هو عقد مقاوله
٩١	 المطلب الأول : عقد الاستشارى عقد مقاوله
٩٩	 المطلب الثانى : تقدير الرأى القائل بأن عقد تقديم المشورة هو عقد مقاوله
١٠٤	 المبحث الثانى : عقد تقديم المشورة عقد وكالة
١١٢	 المبحث الثالث : عقد تقديم المشورة عقد بيع خدمة
١١٩	 تعقيب : التكيف المختار للطبيعة القانونية لعقد تقديم المشورة
	 الباب الثانى
١٢٨	 مجالات تطبيق عقد تقديم المشورة
١٣٠	 الفصل الأول : المجال القانونى والمالى
١٣١	 المبحث الأول : المجال القانونى
١٣٢	 المطلب الأول : المحامون الاستشاريون القانونيون فى فرنسا
١٣٥	 أولا : الشروط الواجب توافرها فيمن يقدم الاستشارات القانونية
	 ثانيا : الأشخاص الذين يحق لهم إعطاء الاستشارات القانونية فى ظل أحكام القانون ٣١
١٣٧	 ديسمبر ١٩٩٠
١٤٤	 المطلب الثانى : الوضع فى القانون المصرى
١٤٧	 المبحث الثانى : تطبيقات عقد المشورة فى المجال المالى
١٤٧	 المطلب الأول : الخبير المحاسبى
١٥٤	 المطلب الثانى : مراقب الحسابات
١٥٧	 المطلب الثالث : الاستشارى المالى
١٦٢	 الفصل الثانى : عقود المشورة فى مجال التشييد والبناء
١٦٢	 تمهيد وتقسيم :
١٦٥	 المبحث الأول : عقود المشورة المنظمة فى مجال التشييد والبناء
١٦٥	 المطلب الأول : مكاتب الرقابة الفنية
١٦٩	 المطلب الثانى : المنسق
١٧٣	 - المنسق فى النظام القانونى المصرى
١٧٧	 المبحث الثانى : عقود تقديم المشورة فى مجال التشييد والبناء غير المنظمة
١٧٧	 المطلب الأول : المهندس الاستشارى
١٨١	 - الخصائص المميزة للمهندس الاستشارى
١٨٤	 - الوضع فى القانون المصرى
١٨٧	 المطلب الثانى : مكاتب الدراسة الفنية
١٩١	 - وضع مكاتب الدراسة الفنية فى القانون المصرى

١٩٤	الفصل الثالث : تطبيقات عقد المشورة في المجال التجارى والصناعى
١٩٦	المبحث الأول : عقد تقديم المشورة في المجال التجارى
١٩٧	المطلب الأول : عقود المشورة في مجال تنظيم المشروعات
١٩٨	الفرع الأول : تقديم الاستشارات في مجال الادارة
٢٠٥	الفرع الثانى : استشارى دراسة السوق
٢١٠	- الوضع في القانون المصرى
٢١٢	المطلب الثانى : عقود المشورة في مجال تيسير عمل المشروعات
٢١٢	الفرع الأول : عقود المشورة في مجال التعيين والترشيح
٢١٩	الفرع الثانى : استشارى الاعلان
٢٢٤	المبحث الثانى : عقد تقديم المشورة في المجال الصناعى
٢٢٥	المطلب الأول : عقود المشورة في مجال أنظمة الحاسب الآلى
٢٣٤	المطلب الثانى : عقود المشورة في مجال الملكية الصناعية
	القسم الثانى
٢٣٩	آثار عقد تقديم المشورة
٢٤١	الباب الأول : التزامات أطراف عقد تقديم المشورة والطبيعة القانونية لهذه الالتزامات
٢٤٢	الفصل الأول : التزامات أطراف عقد تقديم المشورة
٢٤٣	المبحث الأول : التزامات الاستشارى المهنى
٢٤٤	المطلب الأول : الإلتزام بتقديم المشورة
٢٥٧	المطلب الثانى : الإلتزامات المهنية المفروضة على الاستشارى
٣٢٦	المبحث الثانى : طبيعة الإلتزامات العقدية للاستشارى في مجال التشييد والبناء
٣٢٧	المطلب الأول : طبيعة الإلتزامات العقدية للاستشارى وفقا للقواعد العامة
	الفرع الأول : طبيعة الإلتزامات العقدية لمكاتب الرقابة الفنية والمنسق وفقا للقواعد العامة
٣٢٨	أولا : طبيعة التزامات مكاتب الرقابة الفنية
٣٢٩	ثانيا : طبيعة التزامات المنسق
٣٣١	الفرع الثانى : طبيعة الإلتزامات العقدية للمهندس الاستشارى ومكاتب الدراسة وفقا للقواعد العامة
٣٣٣	المطلب الثانى : طبيعة الإلتزامات العقدية للاستشارى الخاضع للضمان العشرى
٣٣٧	الفرع الأول : ماهية الضمان العشرى
٣٣٨	الفرع الثانى : مدى خضوع الاستشارى في مجال التشييد والبناء للضمان العشرى
٣٤١	أولا : مدى خضوع الاستشارى في مجال التشييد للضمان العشرى في ظل أحكام القانون المدنى الفرنسى
٣٤٢	ثانيا : مدى خضوع الاستشارى في مجال التشييد للضمان العشرى في ظل أحكام القانون المدنى المصرى
٣٤٥	المبحث الثالث : طبيعة الإلتزامات العقدية للاستشارى في المجال التجارى والصناعى
٣٤٨	المطلب الأول : طبيعة التزامات الاستشارى في المجال التجارى
٣٤٩	الفرع الأول : طبيعة الإلتزامات العقدية للاستشارى في مجال تنظيم المشروعات

٣٥٤	المشروعات	الفرع الثاني : طبيعة الالتزامات العقدية للاستشارى فى مجال تيسير وتسهيل عمل
٣٥٤	أولا : طبيعة التزامات استشارى ترشيح وتعيين الموظفين	
٣٥٦	ثانيا : طبيعة التزامات استشارى الاعلان	
٣٥٧	المطلب الثانى : طبيعة الالتزامات العقدية للاستشارى فى المجال الصناعى	
٣٥٧	الفرع الأول : طبيعة الالتزامات العقدية للاستشارى فى مجال الملكية الصناعية	
٣٦١	الفرع الثانى : طبيعة الالتزامات العقدية للاستشارى فى مجال المعلوماتية	
٣٦٥	تعقيب : رأينا فى الطبيعة القانونية لالتزامات الاستشارى	
٣٦٩	الباب الثانى : جزاء إخلال الاستشارى بالتزاماته	
٣٧١	الفصل الأول : جزاء إخلال الاستشارى بالتزاماته فى حالة عدم وجود شروط خاصة	
٣٧٢	المبحث الأول : الرجوع على الاستشارى وفقا للقواعد العامة (مسئولية الاستشارى)	
٣٧٣	المطلب الأول : المسؤولية العقدية للاستشارى	
٣٧٤	الفرع الأول : قيام المسؤولية	
٣٧٥	- ماهية الخطأ	
٣٧٥	- تقدير الخطأ بمعيار مجرد	
٣٨١	- تقدير وجود الخطأ	
٣٨٣	- صور الخطأ من خلال تطبيقات القضاء	
٣٩١	الفرع الثانى : تطبيق المسؤولية العقدية للاستشارى	
٣٩١	أولا : المطالبة بفسخ عقد تقديم المشورة	
٣٩٤	ثانيا : المطالبة بتعويض الضرر	
٣٩٤	- الضرر المادى	
٣٩٧	- الضرر الألبى	
٣٩٨	- التعويض عن فوات الفرصة	
٤٠١	ثالثا : علاقة السببية بين الخطأ والضرر	
٤٠٣	الفرع الثالث : نطاق ومدى المسؤولية العقدية للاستشارى	
٤٠٣	- خطأ المضرور	
٤٠٤	الفرض الأول : المضرور لا يتبع الاستشارات المقدمة	
٤٠٥	الفرض الثانى : المضرور مفرط الثقة	
٤٠٦	الفرض الثالث : الإخلال بواجب التعاون	
٤٠٧	المطلب الثانى : المسؤولية التقصيرية للاستشارى	
٤٠٩	الفرع الأول : مدى اعتبار الإخلال بالالتزام العقدى كافيا لقيام الخطأ التقصيرى	
٤١١	الفرع الثانى : تحديد المقصود بالغير	
٤١١	أولا : تحديد الغير فى غير مجال التشييد والبناء	
٤١٣	ثانيا : تحديد الغير فى مجال التشييد والبناء	
٤١٨	المبحث الثانى : القواعد الخاصة (التزام الاستشارى بالضمان)	
٤٢٢	الفصل الثانى : جزاء إخلال الاستشارى بالتزاماته فى حالة وجود شروط خاصة	

٤٢٤	المبحث الأول : الشروط المشددة للمسئولية
٤٢٨	المبحث الثاني : شروط الاعفاء من المسئولية
٤٢٩	المطلب الأول : شرعية مبدأ شروط الاعفاء من المسئولية
٤٣١	الاتجاه الأول : تحريم شروط الاتفاق على رفع المسئولية فى نطاق عقود تقديم المشورة
٤٣١	الاتجاه الثانى : اجازة شروط الاتفاق على رفع المسئولية فى نطاق عقود تقديم المشورة
٤٣١	بقيود
٤٣٣	المطلب الثانى : محددات مبدأ شرعية شروط الاتفاق الاعفاء من المسئولية
٤٣٤	أولا : الغش والخطأ الجسيم
٤٣٥	ثانيا : نسبية أثر اتفاقات الإعفاء من المسئولية
٤٣٧	ثالثا : اتجاه القضاء الفرنسى
٤٣٨	المبحث الثالث : الشروط المحددة للمسئولية
٤٤٠	- أثر الشروط المحددة للمسئولية
٤٤١	- خاتمة
٤٤٥	- قائمة المراجع
٤٨٦	- قائمة المختصرات
٤٨٨	- الفهرس

